ISSN: 2750-6142

المجلد 3، العدد 9، 2024
Vol: 3 / N°: 9 (2024)

المجلة العربية لعلم الترجمة
Arabic Journal for Translation Studies
OPEN ACCESS

Arabic Translation Work:

Asef Bayat (Author)

From 'Dangerous Classes' to 'Quiet Rebels: Politics of the Urban Subaltern in the Global South*

Abdelaali Khalifa (Translator)
Sultan Moulay Slimane University, Beni Mellal, Morocco
Email : abdelaalikhalifa07@gmail.com
Orcid : 0009-0009-8437-6665

Received	Accepted	Published
27/7/2024	30/10/2024	31/10/2024

doi : 10.5281/zenodo.14031459

Cite this article as : Bayat, A. (2024). From 'Dangerous Classes' to 'Quiet Rebels' : Politics of the Urban Subaltern in the Global South (A. Khalifa, Arabic Trans.). *Arabic Journal for Translation Studies, 3*(9), 263-286.

Abstract

A major consequence of the new global restructuring in the developing countries has been the double process of integration, on the one hand, and social exclusion and informalization, on the other. These processes, meanwhile, have meant further growth of a marginalized and deinstitutionalized subaltern in Third World cities. How do the urban grassroots respond to their marginalization and exclusion? What form of politics, if any at all, do they espouse? Critically navigating through the prevailing perspectives including the culture of poverty, survival strategy, urban social movements and everyday resistance, the article suggests that the new global restructuring is reproducing subjectivities (marginalized and deinstitutionalized groups such as the unemployed, casual labor, street subsistence workers, street children and the like), social space and thus a terrain of political struggles that current theoretical perspectives cannot on their own account for. The article proposes an alternative outlook, a 'quiet encroachment of the ordinary', that might be useful to examine the activism of the urban subaltern in the Third World cities.

Keywords: Developing Countries, Everyday Resistance, Globalization, Quiet Encroachment, Street Politics

© 2024, Khalifa, licensee Democratic Arab Center. This Translated Paper is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

* Bayat, A. (2000). From 'Dangerous Classes' to 'Quiet Rebels': Politics of the Urban Subaltern in the Global South. *International Sociology*, *15*(3), pp. 533-557.

المجلة العربية لعلم الترجمة
Arabic Journal for Translation Studies
OPEN ACCESS
المجلد 3، العدد 9، 2024
Vol: 3 / N°: 9 (2024)
ISSN: 2750-6142

عمل مترجَم:

آصف بيات (المُؤَلِّف)

من "الطبقات الخطرة" إلى "المتمردين الهادئين":
سياسة الجماعات التابعة الحضرية في الجنوب العالمي

عبد العالي خليفة (المترجِم)

جامعة السلطان مولاي سليمان، بني ملال. المغرب

الايميل: abdelaalikhalifa07@gmail.com

أوركيد : 0009-0009-8437-6665

تاريخ الاستلام	تاريخ القبول	تاريخ النشر
2024/7/27	2024/10/30	2024/10/31

doi : 10.5281/zenodo.14031459

للاقتباس: بيات، آ. (2024). من "الطبقات الخطرة" إلى "المتمردين الهادئين": سياسة الجماعات التابعة الحضرية في الجنوب العالمي (ترجمة عبد العالي خليفة). *المجلة العربية لعلم الترجمة، 3*(9)، 263-286.

ملخص

تتمثل إحدى النتائج الرئيسية لإعادة الهيكلة العالمية الجديدة في البلدان النامية في وجود عملية مزدوجة قائمة على الاندماج من جهة، والاستبعاد الاجتماعي والتوجه نحو القطاع غير الرسمي من جهة أخرى. حيث أدت هذه العمليات إلى زيادة نمو الفئات المهمشة وغير المنظمة في مدن العالم الثالث. وعليه، كيف تستجيب القواعد الشعبية الحضرية لتهميشها واستبعادها؟ وما شكل السياسة، إن وجد، الذي تتبناه؟ من خلال الاطلاع النقدي على المنظورات السائدة، بما في ذلك ثقافة الفقر، استراتيجية البقاء، الحركات الاجتماعية الحضرية، والمقاومة اليومية، يقترح هذا المقال أن إعادة الهيكلة العالمية الجديدة تعيد إنتاج الذوات (مثل الفئات المهمشة وغير المنظمة، العاطلين عن العمل، العمال المؤقتين، العمال الذين يعيشون على الكفاف في الشوارع، أطفال الشوارع وما شابه) وكذا الفضاء الاجتماعي. الأمر الذي يجعلنا أمام ميدان للنضالات السياسية التي لا تستطيع التصورات النظرية الحالية تفسيرها في حد ذاتها. لذلك، يقترح هذا المقال نظرة بديلة وهي "التعدي الهادئ للمعتاد"، والتي قد تكون مفيدة لفحص نشاطية الجماعات التابعة الحضرية في مدن العالم الثالث.

الكلمات المفتاحية: البلدان النامية، المقاومة اليومية، العولمة، التعدي الهادئ، سياسة الشوارع

© 2024، خليفة، الجهة المرخص لها: المركز الديمقراطي العربي.
نُشر هذا النص المترجَم وفقًا لشروط Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0).
تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

ISSN: 2750-6142
المجلد 3، العدد 9، 2024
Vol: 3 / N°: 9 (2024)
المجلة العربية لعلم الترجمة
Arabic Journal for Translation Studies
OPEN ACCESS

مقدمة

على الرغم من بعض الادعاءات المبالغ فيها لأطروحة العولمة (مثل تراجع دور الدول القومية، انهيار الحدود، تجانس أنماط الحياة والثقافات والنظم السياسية، وما إلى ذلك)[1]، فإنه يُتفق عمومًا على أن اقتصاديات العولمة، المكونة من "الانضباط" للسوق العالمية، والتراكم المرن، و"التعمق المالي"، قد كان لها تأثير عميق على مجتمعات ما بعد الاستعمار (Hoogvelt, 1997). ومن النتائج الرئيسية لإعادة الهيكلة العالمية الجديدة في البلدان النامية هو حدوث عملية مزدوجة يتمثل أحد جوانبها في الاندماج، بينما يتمثل الآخر في الاستبعاد الاجتماعي واللجوء إلى العمل غير الرسمي.

لقد أدى التحول التاريخي من الأنظمة الاشتراكية والشعبوية إلى السياسات الاقتصادية الليبرالية، عبر برنامج التقويم الهيكلي، إلى تآكل العديد من جوانب التعاقد الاجتماعي، والمسؤولية الجماعية، وهياكل دولة الرفاه. وبالتالي، أصبح ملايين الناس في الجنوب العالمي، الذين كانوا يعتمدون على خدمات الدولة، مضطرين الآن للاعتماد على أنفسهم من أجل البقاء. فقد أدى تحرير أسعار السكن والإيجار والخدمات إلى تعريض العديد من الفقراء لخطر فقدان أماكن سكنهم، مما جعلهم عرضة للتشرد. كما أن تقليص الإنفاق على البرامج الاجتماعية قلل من فرص الوصول إلى التعليم الجيد، والرعاية الصحية، والتنمية الحضرية، والإسكان الحكومي. وقد أثر الرفع التدريجي للدعم على الخبز وأسعار النقل والوقود بشكل جذري على المستوى المعيشي لملايين الأفراد من الفئات الضعيفة. وفي الوقت نفسه، وفي سعي الدول نحو الخوصصة، تم بيع القطاعات العامة أو "إصلاحها"، مما أدى في كلا الحالتين إلى عمليات تسريح جماعية للعمال، دون وجود رؤية واضحة لتعزيز الاقتصاد وخلق وظائف مستدامة.

ووفقًا لمعطيات البنك الدولي، فإن فترة أوائل التسعينيات — التي عرفت انتقال الدول ما بعد الاشتراكية إلى اقتصادات السوق، وخضوع دول أمريكا اللاتينية ودول الشرق الأوسط لبرنامج التقويم الهيكلي — قد شهدت انخفاض معدلات التوظيف الرسمي بنسبة تتراوح بين 5 و15% (World Bank, 1995). وارتفع عدد العاطلين عن العمل في إفريقيا بنسبة 10% سنويًا طوال الثمانينيات، في حين استمرت قدرة استيعاب العمل في القطاع الرسمي المأجور في التراجع (Vandemoortele, 1990). وبحلول أواخر التسعينيات، كان حوالي مليار عامل — أي ما يمثل ثلث القوة العاملة العالمية، ومعظمهم في الجنوب — إما عاطلين عن العمل أو يعانون من البطالة الجزئية (CIA, 1992). كما تم دفع عدد كبير من أفراد الطبقات الوسطى المثقفة (موظفو الحكومة والطلاب)، وعمال القطاع العام، بالإضافة إلى شرائح من الفلاحين، إلى صفوف الفقراء الحضريين، سواء على مستوى أسواق العمل أو الإسكان.

وهكذا، وبالتزامن مع تطور الفئات ذات الثراء الفاحش، أدت الهيكلة الجديدة إلى نمو الفئات المهمشة وغير المنظمة في مدن العالم الثالث. حيث يوجد الآن عدد متزايد من العاطلين عن العمل، والعمال الموسميين، والعمال المؤقتين، والعمال الذين يعيشون على الكفاف في الشوارع، وأطفال الشوارع، وعدد من الجماعات الدنيا — وهي جماعات يُشار إليها بمسميات مختلفة مثل "المهمشين الحضريين"، و"المحرومين الحضريين"، و"الفقراء الحضريين". ولا تعد هذه الفئات المستبعدة اجتماعيًا وغير الرسمية ظواهر تاريخية جديدة بأي حال من الأحوال. ومع ذلك، يبدو أن إعادة الهيكلة العالمية الأخيرة قد كثفت ووسعت نطاق عمل هذه الفئات. ففي الأزمة المالية لعام 1998، فقد على الأقل حوالي مليوني شخص وظائفهم في كوريا الجنوبية، وثلاثة

ملايين في تايلاند، وعشرة ملايين في إندونيسيا (ILO, 1999; McNally, 1998). غير أن الجديد في هذا العصر هو تهميش شرائح كبيرة من الطبقات الوسطى؛ حيث لم يعد السكن في الأحياء الفقيرة، والعمل المؤقت، والبيع في الشوارع من سمات الفقراء التقليديين فقط، بل انتشرت هذه الظواهر أيضًا بين الشباب المتعلمين ذوي المكانة العالية والطموحات والمهارات الاجتماعية.

كيف يستجيب هؤلاء المحرومون الحضريون المتزايدون في العالم الثالث للعمليات الاجتماعية الأكبر التي تؤثر على حياتهم، إن كانوا يستجيبون؟ يقترح مناصرو العولمة أن التدفق التدريجي للنمو الاقتصادي الوطني المحتمل سيعوض على المدى الطويل التضحيات التي يقدمها الفقراء في المرحلة الانتقالية. وفي الوقت نفسه، تم تشجيع الصناديق الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية على خلق فرص عمل والمساعدة في البرامج الاجتماعية لتخفيف المعاناة وتجنب الاضطرابات الاجتماعية المحتملة. وفي الواقع، يرى البعض أن زيادة عدد المنظمات غير الحكومية (NGOs) في دول الجنوب منذ الثمانينيات، تُعَدّ تجسيدًا للنشاطية المنظمة والمؤسسات الشعبية الهادفة إلى تحقيق التنمية الاجتماعية. ومع ذلك، وعلى الرغم من التنوع الكبير للمنظمات غير الحكومية التنموية، فإن قدرتها على التنظيم المستقل والديمقراطي لتنمية الفقراء قد تم المبالغة في تقديرها بشكل عام. وكما أشار نيل ويبستر (Niel Webster) (1995) في تقريره عن الهند، فإن المناصرين للتنمية يميلون ببساطة إلى توقع الكثير من المنظمات غير الحكومية، وبهذا، فإنهم يقللون من شأن قيودها الهيكلية (مثل المنطق التنظيمي، وعدم المساءلة، والقيادة المهنية من طرف الطبقة الوسطى) لتحقيق استراتيجية تنموية ذات مغزى. وتدعم أعمالي الخاصة حول المنظمات غير الحكومية التنموية في الشرق الأوسط هذا الاستنتاج. إن إضفاء الطابع المهني على المنظمات غير الحكومية يميل إلى تقليل القدرة على التعبئة للنشاطية الشعبية، وفي الوقت نفسه يؤسس لأشكال جديدة من الزبونية (Bayat, 2000).

يشير مناصروا اليسار إلى عدد من "الحركات التفاعلية" (سياسات الهوية) [أي الحركات التي تتفاعل مع القضايا ذات الطابع المحلي*]، والتي يقولون إنها تتحدى العولمة من خلال استغلال التكنولوجيا التي توفرها هذه الظاهرة ذاتها. وبينما يركز مؤلف ميلوتشي (Melucci) الموسوم بـ"الحركات الاجتماعية الجديدة" (new social movements) (1994) حصريًا على المجتمعات الغربية "المتباينة للغاية"، يقترح آخرون، مثل مانويل كاستيلز (Manuel Castells) وأنكي هوغفيلت (Ankie Hoogvelt)، من منظور جنوبي، الحركات الدينية، والإثنية، والنسوية، وأفكار ما بعد التنمية في أمريكا اللاتينية باعتبارها العمود الفقري للاتجاه المناهض للعولمة. إن حركات الهوية تسعى بالأساس إلى مواجهة بعض تحديات العولمة في المجتمعات ما بعد الاستعمارية. ومع ذلك، فهي تعكس، على نحو أدق، مشاعر المثقفين من الطبقة الوسطى، أكثر مما تعكس الممارسات اليومية الفعلية للأشخاص العاديين. من هذا المنطلق، كيف يفكر الناس البسطاء على مستوى القواعد الشعبية وماذا يفعلون؟ وما شكل السياسة، إن وجد، الذي تتبناه الجماعات الحضرية المهمشة؟ يحاول هذا المقال إذن معالجة هذه الأسئلة.

من خلال التصفح النقدي للنماذج السائدة، بما في ذلك ثقافة الفقر، واستراتيجيات البقاء، والحركات الاجتماعية الحضرية، والمقاومة اليومية، أقترح أن إعادة الهيكلة العالمية الجديدة تعيد إنتاج الذوات (الجماعات المهمشة وغير المنظمة، مثل العاطلين عن العمل، والعمال المؤقتين، والعمال الذين يعيشون على الكفاف في الشوارع، وأطفال الشوارع)، وكذا الفضاء

* المترجم.

الاجتماعي، مما يؤدي إلى بروز ميدان للنضالات السياسية التي لا تستطيع التصورات النظرية الحالية تفسيرها في حد ذاتها. لذلك، أقترح نظرة بديلة — "التعدي الهادئ" — والتي أعتقد أنها قد تكون أكثر صلة لدراسة نشاطية الجماعات المهمشة في مدن الجنوب العالمي. ويشير "التعدي الهادئ" إلى العمل المباشر غير الجماعي، الذي يتسم بالنفس الطويل، لأفراد وأسر أثناء سعيهم للحصول على المتطلبات الأساسية لحياتهم (مثل الأرض للإيواء، والاستهلاك الجماعي للخدمات الحضرية، والوظائف غير الرسمية، والفرص التجارية، والمساحات العامة) بطريقة هادئة وغير قانونية. وعلى الرغم من أن هذه النظرة قد نشأت من ملاحظتي للعمليات الحضرية في الشرق الأوسط، إلا أنها قد تكون ذات صلة أيضًا بمدن العالم الثالث الأخرى.

I- المنظورات السائدة (Prevailing Perspectives)

يعود التحليل السوسيولوجي لـ "التحضر الهامشي" إلى أوروبا في القرن التاسع عشر، حيث حظيت المشاكل المرتبطة بالتحضر (مثل الجريمة الحضرية، والظروف الداخلية للمدن، والبطالة، والهجرة، والإزدواجية الثقافية، وما إلى ذلك) بمعالجة علمية من قبل مجتمع العلوم الاجتماعية. فقد تناول جورج زيميل (George Simmel) من خلال مؤلفه الموسوم بـ "الغريب" (The Stranger) السمات السوسيولوجية والنفسية للوافدين الجدد إلى المدن، وكان دوركهايم (Durkheim) مهتمًا بشكل خاص بـ "اللامعيارية" التي يعانون منها. وقد أثرت مثل هذه التصورات فيما بعد على عمل مدرسة شيكاغو في السوسيولوجيا والدراسات الحضرية في الولايات المتحدة خلال فترة العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين، حيث قدمت مدينة شيكاغو خلال تلك الحقبة كمختبر لدراسة الوجود الاجتماعي للعديد من المهاجرين الذين تدفقوا إلى هذه المدينة من إثنيات مختلفة. في هذا السياق، قدم كل من إيفريت ستونكويست (Everett Stonequist) (1935) وروبرت بارك (Robert Park) (1928) العديد من المهاجرين بوصفهم "هامشيين" – وهي سمة كانت متأصلة في بنائهم الاجتماعي. لقد كانت الشخصية الهامشية تجسيدًا للتهجين الثقافي (cultural hybridity)، حيث يعيش المهاجرون على هامش ثقافتين دون أن ينخرطوا بشكل كامل في أي منهما.

وعلى عكس الوظيفيين داخل مدرسة شيكاغو، لم تأخذ الماركسية هذه القضية على محمل الجد. وعلى الرغم من اهتمامها بالعمل كعامل أساسي لتحقيق التحول الاجتماعي، إلا أن النظرية الماركسية تجاهلت فقراء الحضر ووصفتهم بـ "البروليتارية الرثة" (lumpenproletariat). ويشير هذا التوصيف إلى الجماعات الحضرية غير العاملة، وهو مصطلح استخدمه ماركس نفسه؛ ولكن، كما يشير هال درابر (Hall Draper) (1978: Vol. 2, 453)، فقد أدى ذلك إلى "سوء فهم وتفسير لامتناهي". وبالنسبة لماركس، فقد قدم البروليتارية الرثة بوصفها فئة في الاقتصاد السياسي، وهي إشارة إلى الأشخاص الذين ليس لديهم ممتلكات والذين لا ينتجون — "البروليتاريا غير العاملة"، أو العناصر الاجتماعية الخالصة مثل المتسولين، واللصوص، والبلطجية، والمجرمين الذين يتصفون عمومًا بالفقر، لكنهم يعيشون على حساب عمل الآخرين. وبسبب هذا الوجود الاقتصادي، كان يُقال إن هؤلاء الأفراد يتبعون سياسة عدم الالتزام التي قد تعمل في النهاية ضد مصالح الطبقات المنتجة (Draper, 1978: Vol. 2, Ch. 15). فقد كانت هذه السياسة غير المؤكدة، هي ما جعل ماركس وإنجلز يصفان البروليتاريا الرثة بأنها "حثالة اجتماعية" (social scum)، أو "نفايات جميع الطبقات" (refuse of all classes)، أو "الطبقات الخطرة" (dangerous classes). وعلى الرغم من أن ماركس قام بالنظر إليهم لاحقًا بوصفهم "جيشًا احتياطيًا للعمل"، وبالتالي كفئة من

الطبقة العاملة، إلا أن الجدل استمر بشأن مدى ملاءمة وأهمية هذا المفهوم في الهيكلة الرأسمالية الحالية التي لا تترك فرصًا كبيرة لإعادة توظيف هؤلاء الأشخاص. لذلك، اقترح البعض أنه، بغض النظر عن كونهم "جيشًا احتياطيًا"، فإن الفئات الحضرية المهمشة قد أدمجت في العلاقات الرأسمالية (Worsley, 1984). وعلى الرغم من الدفاع العاطفي لفرانز فانون (Frantz Fanon) عن البروليتاريا الرثة كقوة ثورية في المستعمرات (Fanon, 1967)، لم تتجاوز الأحزاب الشيوعية في العالم الثالث النظر إلى الفئات الحضرية المهمشة كـ "جماهير كادحة"، قد تكون لديها إمكانية التحالف مع الطبقة العاملة.

ومع ذلك، فإن الوجود المستمر للعاملين في "القطاع غير الرسمي" (والذين يتجاوز عددهم، في العديد من الاقتصادات النامية، عدد أفراد الطبقة العاملة الصناعية) وتهديدهم المزعوم للاستقرار السياسي في البلدان النامية، قد أعادهم إلى أرضية التحليل الأكاديمي. وبدلاً من المصطلح الوصفي "القطاع غير الرسمي" والمصطلح الذي يحمل دلالات سلبية "البروليتارية الرثة"، اختار ماك جي (McGee) (1979) وكوهين (Cohen) (1982) مصطلح "أشباه البروليتاريا" (proto-proletariat)، بينما اختار بيتر وورزلي (Peter Worsley) (1984) مصطلح "الفقراء الحضريون" (urban poor) – وهي مفاهيم حظيت بدرجة معينة من الاهتمام.

وعلى الرغم من ذلك، فقد ظهرت دراسات أكثر جدية حول الظروف الاجتماعية والسياسية للفئات الحضرية المهمشة في العالم الثالث، على يد مجموعة من السوسيولوجيين الأمريكيين خلال حقبة الستينيات. وقد أدى التحديث والهجرة الحضرية في البلدان النامية إلى توسع درامي في المستوطنات الحضرية الفقيرة، وكان يُعتقد أن "الطبقة الاجتماعية الدنيا" المتنامية توفر بيئة خصبة لنمو الحركات الثورية الراديكالية، التي كانت تُعتبر، في ظل الحرب الباردة، تهديدًا للمصالح السياسية للولايات المتحدة وللمصالح النخبوية المحلية. وقد اعتبر المراقبون السياسيون أن الثورة الصينية عام 1949، والثورة الكوبية عام 1959، وظهور الحركات الثورية في أجزاء من العالم الثالث، تُعد دليلًا مقنعًا على هذا الوضع. ومع ذلك، فقد كانت أمريكا اللاتينية بمثابة مختبر للنظريات التي أثارت النقاش حول السلوك الاجتماعي والسياسي للطبقة الاجتماعية الدنيا داخل الحواضر. لقد عكست دراسات صمويل هنتنجتون (Samuel Huntington) وجوان نيلسون (Joan Nelson) وغيرهما، الاهتمامات البحثية خلال تلك الفترة (Huntington, 1968; Nelson, 1970; Huntington and Nelson, 1976). في هذا الإطار، كان التوجه الأساسي للأبحاث منصبًا على "التهديد السياسي" للفقراء بالنسبة للنظام القائم. لذلك، انشغل الباحثون، ومعظمهم من علماء السياسة، بسؤال ما إذا كانت الفئات الفقيرة المهاجرة تشكل قوة مزعزعة للاستقرار. في هذا الصدد، جادلت جوان نيلسون بأنه "لا يوجد دليل على أن المهاجرين الجدد راديكاليون أو ميالون للعنف" (Nelson, 1970: 393–414) ولكن هذه الانشغالات البحثية، أدت إلى تجاهل الديناميات اليومية لحياة الفقراء. فقد نظر الكثير من الباحثين إلى سياسة الفقراء (politics of the poor) من خلال ثنائية الثورة/السلبية، مما أدى إلى تضييق إمكانية النظر إلى المسألة من زاوية مختلفة. من هذا المنطلق، فقد اتسم كل من تصور من هذين التصورين بقدر معين من المعقولية. ويمكن تلخيص النقاشات القائمة حول هذه القضية في أربع نظريات أساسية: "الفقراء السلبيون"، و"استراتيجية البقاء"، و"الحركة الإقليمية الحضرية"، و"المقاومة اليومية".

1- الفقراء السلبيون (The Passive Poor)

بينما لا يزال بعض المراقبين المتبنين للمنظور الوظيفي ينظرون إلى الفقراء الحضريين على أنهم مثيرون للفوضى ومفعمون بمشاعر اللامعيارية، يعتبر كثير من الباحثين الآخرين الفقراء كفئة سلبية سياسيًا، تناضل ببساطة لتلبية احتياجاتها الأساسية. وقد أضفت نظرية أوسكار لويس (Oscar Lewis) حول "ثقافة الفقر" (Culture of Poverty)، التي اعتمدت على دراسات إثنوغرافية للفقراء الحضريين في كل من بورتو ريكو والمكسيك، شرعية علمية على هذه الفكرة (Lewis, 1959, 1961, 1966). لقد سلطت هذه النظرية الضوء على بعض الخصائص الثقافية والنفسية كعناصر من ثقافة الفقر- مثل القدرية، واللانتماء، وعدم القدرة على التكيف، والتقليدية، والإجرام، وفقدان الطموح، واليأس، وما إلى ذلك- وبهذا، فقد وسّع لويس عن غير قصد مفهوم "الفقراء السلبيين". ومع التركيز الضمني على تحديد "الإنسان الهامشي" كنمط ثقافي، ظلت "ثقافة الفقر" منظورًا سائدًا لسنوات عديدة، ونظرية مؤثرة في الكثير من الخطابات والسياسات المناهضة للفقر في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذا في تصور نخب العالم الثالث للفقراء.

وعلى الرغم من تعاطف لويس مع الفقراء، إلا أن نقاط ضعف مفهوم "ثقافة الفقر" أصبحت واضحة بسرعة. وذلك لأن لويس، ببساطة، قام بتجريد ثقافة الفقراء من تفاصيلها، إذ كانت "ثقافة الفقر" بالنسبة له نمطا واحدًا فقط من بين العديد من الأنماط الثقافية، حيث تجاهل التعميم الذي سقط فيه لويس الطرق المتنوعة التي يتعامل بها الفقراء في ثقافات مختلفة مع فقرهم. وقد انتقدت بعض الدراسات، مثل تلك التي قام بها وورزلي (1984)، لويس بوصفه باحثا من الطبقة الوسطى يعمد إلى لوم الفقراء على فقرهم وسلبيتهم (Worsley, 1984: 190–4)[2]. ومن المثير للاهتمام أن تصور لويس يشترك في العديد من الخصائص مع تلك التصورات التي كانت سائدة لدى علماء الاجتماع الحضريين في مدرسة شيكاغو أمثال ستونكويست وروبرت بارك، بل وأيضًا مع المفكرين الذين ينتمون إلى الجيل السابق مثل زيمل. لقد أدى نقد جانيس بيرلمان (Janice Perlman) القوي لـ "أسطورة الهامشية" (The Myth of Marginality) عام 1976، إلى جانب المساهمات النقدية لمانويل كاستلز عام 1983، إلى تقويض هذا المنظور في الأوساط الأكاديمية، إن لم نقل بين المسؤولين الرسميين. فقد أثبتوا أن أسطورة الهامشية كانت أداة للتحكم الاجتماعي بالفقراء، وأن الفقراء المهمشين هم نتاج للأبنية الاجتماعية الرأسمالية.

2- الفقراء الذين يناضلون من أجل البقاء (The Surviving Poor)

لم يتعامل نموذج "استراتيجية البقاء" مباشرةً مع السياسة الخاصة بالفقراء، ولكنه يطرح افتراضًا مفاهيميًا ضمنيًا يرتبط بهذا المنظور. إن نموذج استراتيجية البقاء يتقدم خطوة إلى الأمام، مشيرًا إلى أنه رغم ضعف الفقراء، إلا أنهم لا يجلسون منتظرين أن يحدد القدر مصير حياتهم، بل ينشطون بطريقتهم الخاصة لضمان بقائهم. فلمواجهة البطالة أو زيادة الأسعار، غالبًا ما يلجأ هؤلاء إلى السرقة أو التسول أو الدعارة أو إعادة توجيه نمط استهلاكهم؛ ولمواجهة المجاعات والحروب، يختار هؤلاء مغادرة أماكنهم الأصلية حتى لو كانت الهجرة غير مرحب بها من قبل السلطات. ففي هذا النمط من التفكير، يُنظر إلى الفقراء على أنهم ينجون ويعيشون حياتهم؛ ومع ذلك، فإن بقاءهم يكون على حساب أنفسهم أو الآخرين من أقرانهم (Scott, 1986). وبينما يبدو أن اللجوء إلى آليات التكيف في الحياة الواقعية منتشر إلى حد كبير بين الفقراء في العديد من الثقافات، فإن التركيز المفرط على لغة استراتيجية البقاء، كما يشير إسكوبار (Escobar) (1995)، قد يساهم في الحفاظ على صورة

الفقراء كضحايا يفتقدون إلى القدرة على الفعل. والحقيقة هي أن الفقراء يسعون أيضًا إلى المقاومة والتقدم في حياتهم عندما تسنح الفرصة. علاوة على ذلك، تشير الأدلة في العديد من أنحاء العالم إلى أن الفقراء يخلقون أيضًا فرصًا للتقدم - ينظمون ويشاركون في ممارسة سياسات ونضالية مستمرة (contentious politics). ويعد مفهوم "التمكين" (empowerment) لدى جون فريدمان (John Friedmann) (1992، 1996) دليلًا على هذا الميل لدى الفقراء إلى خلق الفرص. فهو يصف سعي الفقراء إلى تنظيم أنفسهم من أجل البقاء الجماعي من خلال مؤسسة الأسرة بوصفها عنصرًا مركزيًا لإنتاج سبل العيش ومبدأ للاقتصاد الأخلاقي (الثقة، التبادلية، التطوعية)، واستخدامهم "لقواهم الاجتماعية" (الوقت الحر، المهارات الاجتماعية، الشبكات، الروابط، وأدوات الإنتاج).

3- الفقراء السياسيون (The Political Poor)

لقد فتحت الانتقادات النظرية لنماذج "الفقراء السلبيين" و"ثقافة الفقر" المجال لتطوير منظور يقدم الفقراء الحضريين كفاعلين سياسيين – وهذا هو منطلق "الحركة الإقليمية الحضرية" (the urban territorial movement). لقد أكد بيرلمان وكاستلز وباحثون آخرون من أمريكا اللاتينية أن الفقراء ليسوا مهمشين، بل إنهم مدمجون في المجتمع. وبالتالي، فقد جادلوا بأن وصف الفقراء بكونهم "مهمشين" نابع من أنهم مستغلون اقتصاديًا، ومضطهدون سياسيًا، وموصومون اجتماعيًا، ومُستبعدون ثقافيًا من نظام اجتماعي مغلق. فالفقراء لا يشاركون فقط في السياسة الحزبية، والانتخابات، والأنشطة الاقتصادية الرئيسية، بل إنهم يشاركون أيضًا في إنشاء حركات اجتماعية إقليمية خاصة بهم. وهكذا، فقد تم فهم الروابط المجتمعية، والأحياء، ومنظمات المستهلكين، والمطابخ الشعبية، وجماعات دعم السُكان، والأنشطة الكنسية وما إلى ذلك، على أنها تجسيد لحركات منظمة قائمة على أساس إقليمي، يسعى من خلالها الفقراء إلى تحقيق "التحول الاجتماعي" (وفقًا لكاستلز، 1983)، أو "التحرر" (وفقًا لشورمان وفان نيرسن، 1989)، أو بديل لطغيان الحداثة، بحسب توصيف جون فريدمان (1989). فالفقراء يسعون من خلال أنشطتهم اليومية المباشرة، إلى النضال من أجل الحصول على حصة من الخدمات الحضرية، أو "الاستهلاك الجماعي".

يعزى الطابع الإقليمي لهذه الحركات إلى نمط وجود الفاعلين داخلها، أي الفقراء الحضريين. وعلى الرغم من تباينهم الكبير من حيث الدخل والمكانة والمهنة وعلاقات الإنتاج، إلا أن فقراء الحضر يشتركون في مكان إقامة موحد، وهو المجتمع. وعليه، فالفضاء المشترك والاحتياجات المرتبطة بالملكية المشتركة يقدمان لهؤلاء الأشخاص إمكانية "التضامن المكاني" (spatial solidarity) (Hourcade, 1989). إن هذه المحاولات لتسليط الضوء على السياسات النضالية المستمرة، فضلاً عن أشكال التعاون غير النضالية بين الفقراء الحضريين، تقوض حجج "ثقافة الفقر" و"استراتيجية البقاء" بشكل كبير، مما يمنح الفقراء الحضريين قدرة أكبر على الفعل. ومع ذلك، يبدو أن "منظور الحركة الحضرية" (the urban movement perspective) هو في الغالب نموذج لاتيني-أمريكي مرتبط بالظروف الاجتماعية والسياسية لهذه المنطقة. ومن غير المفاجئ أن يكون هذا المنظور قد قدمه أساسًا الباحثون الذين يعملون في أمريكا اللاتينية (مثل شتيفل "Stiefel" وولف "Wolfe"، 1994). فمن غير الشائع أن نجد ظواهر مثل المطابخ الشعبية المحلية، وجمعيات الأحياء، والجماعات الكنسية، أو النزعة النقابية المتجسدة في الشوارع في مناطق مثل الشرق الأوسط أو آسيا أو إفريقيا (باستثناء دول مثل الهند وجنوب إفريقيا). ففي الشرق الأوسط، على سبيل

المثال، تؤدي هيمنة الدول الاستبدادية (الدول ذات الطابع الاستبدادي، الشعبوي، أو الديكتاتوري) التي تتجنب الجمعيات المدنية وتخشى قوة العلاقات الأسرية والقرابية، إلى جعل التضامنات الأساسية أكثر أهمية من الروابط الثانوية والحركات الاجتماعية (Bayat, 2000). وعلى الرغم من وجود كيانات جماعية مثل المنظمات الخيرية وجمعيات المساجد، إلا أنها نادرًا ما تؤدي إلى تعبئة سياسية للطبقات الشعبية. وعلى الرغم من أن الروابط التي تعتمد على علاقات الجوار، والأصل المحلي المشترك، أو الأنظمة التقليدية للقروض شائعة جدًا، فإن الشبكات الاجتماعية التي تتجاوز القرابة والانتماءات الإثنية تظل، إلى حد كبير، شبكات مؤقتة، وغير منظمة، وأبوية (Bayat, 1997a, 2000).

يميل بعض الباحثين إلى تقديم الحركات الإسلامية في المنطقة كنموذج شرق أوسطي للحركات الاجتماعية الحضرية. وعلى الرغم من بعض أوجه التشابه الوظيفية، فإن الحقيقة تظل أن هوية الحركات الإسلاموية لا تستمد من اهتمامها الخاص بالفقراء الحضريين، وذلك لأن للإسلاموية، بشكل عام، أهدافًا وأغراضًا أوسع. وعلى عكس الكنيسة الكاثوليكية، خاصة حركة لاهوت التحرير (Liberation Theology Movement)، تميل الحركات الإسلامية إلى تعبئة الفئات المتعلمة من الطبقات الوسطى، الذين تعتبرهم الفاعلين الرئيسيين للتغيير السياسي (Bayat، 1998). لذا، فإن درجة معينة من الحراك والسياسة النضالية المستمرة، لا يُشَجَّع عليها إلا في حالات استثنائية (مثل الأزمات والأوضاع الثورية)، كما هو الحال في إيران الثورية والجزائر المتضررة من الأزمات. ومن الحقيقي أن حزب الرفاه الإسلامي (the Islamist Rifah Party) في تركيا قام بتعبئة سكان الأحياء الفقيرة، ولكن ذلك حدث أساسًا لأن النظام الانتخابي الحر في تركيا منح الفقراء الحضريين قوة تصويتية، ومن ثم قوة تفاوض يمكن أن يستفيد منها الإسلاميون كحزب سياسي شرعي.

ومع ذلك، يجب أن ندرك أن انتشار الحركات الحضرية في أمريكا اللاتينية يختلف اختلافًا جذريًا، وذلك بسبب تعدد جماعات المصالح المتنافسة (مثل الحكومة، والمصالح الخاصة، وغيرها). وكما أظهرت دراسات ليدز وليدز (Leeds and Leeds)، فقد كانت لدى الفقراء فرصة أكبر للعمل الجماعي في بيرو مقارنة بالبرازيل، حيث أجبرت حدة القيود الفقراء على "السعي لتحسين أوضاعهم من خلال القنوات الأبوية والفردية التي تعتمد على المحاباة وتبادل المصالح" (Leeds and Leeds, 1976: 211). أما في تشيلي، فقد نظم الفقراء أنفسهم بطريقة أكثر كثافة خلال فترات الانفتاح السياسي وتجمعات الجماعات الراديكالية.

4- الفقراء المقاومون (The Resisting Poor)

إن ندرة الفعل الجماعي التقليدي – خاصة احتجاجات الجماعات المهمشة (الفقراء، الفلاحين، والنساء) في البلدان النامية – بالإضافة إلى خيبة الأمل في الأحزاب الاشتراكية السائدة، دفعت العديد من المراقبين الراديكاليين إلى "اكتشاف" وتسليط الضوء على أنواع مختلفة من النشاطية (activism)، مهما كان نطاقها ضيقًا أو محليًا أو حتى فرديًا. في الوقت نفسه، ساهم هذا البحث في تعزيز بروز مجموعة من النماذج النظرية خلال حقبة الثمانينيات، خاصة تلك المرتبطة بما بعد البنيوية، والتي جعلت من الميكرو-سياسي و"المقاومة اليومية" وجهات نظر شائعة. وقد ساهم ابتعاد جيمس سكوت (James Scott) خلال الثمانينيات عن الموقف البنيوي في دراسة سلوك الفلاحين في آسيا (التي شرح فيها العلاقة التبادلية بين الفلاحين وصنّاع القرار ضمن ما أسماه بالاقتصاد الأخلاقي) بطريقة أقرب إلى المنهج الإثنوغرافي الذي يركز على ردود أفعال الفلاحين، ساهم

بشكل كبير في تحقيق نوع من التحول في البراديغم النظري (Scott, 1985). وفي الوقت نفسه، فإن فكرة فوكو حول السلطة والتي تقوم على "اللامركزية" (decentered)، وكذا إحياء السياسة الثقافية النيو-غرامشية (الهيمنة)، قد قدمت دعماً نظرياً أساسياً للميكرو-سياسة، ومن ثم فقد ساهمت في بلورة مدخل لنموذج "المقاومة".

جاءت فكرة "المقاومة" لتؤكد أن القوة والقوة المضادة ليستا في تعارض ثنائي، بل إنهما في وضعية "مراقبة دائرية" (dance of contro) تتسم بالتعقيد والتفاوت والديمومة (Pile, 1997: 2). وتستند فكرة المقاومة إلى عبارة [فوكو] القائلة بأنه "حيثما توجد سلطة، توجد مقاومة"؛ على الرغم من أن هذه المقاومة تتكون في الغالب من أنشطة ضيقة النطاق ويومية وصغيرة يمكن للفاعلين التعبير عنها في ظل قيودهم السياسية. إن هذا التصور للمقاومة قد ظهر، ليس فقط في دراسات الفلاحين التي بقيت حتى ذلك الحين بدون نظرية، بل ظهرت أيضاً في مجالات متنوعة، بما في ذلك دراسات العمل، ودراسات سياسات الهوية والعرق، ودراسات النساء، والتعليم، ودراسات الفئات المهمشة في الحواضر.

وهكذا، ناقشت أبحاث متعددة كيف أن سرد القصص حول بعض المعجزات "يمنح صوتًا للمقاومة الشعبية" (Reeves, 1995)؛ وكيف أن النساء المحرومات من حقوقهن قاومن النظام الأبوي من خلال سرد الحكايات الشعبية، والأغاني، أو من خلال التظاهر بالجنون أو الاستحواذ [تتظاهر المرأة بأنها مملوكة*] (Abu-Lughod, 1990)؛ وكيف أن إحياء مفهوم الأسرة الممتدة بين الفقراء الحضريين مثل "مسارًا للمشاركة السياسية" (Singerman, 1995). ولم يتم تناول العلاقة بين الفليبينيات العاملات في الحانات والرجال الغربيين من منظور السيطرة المطلقة، بل تم تناولها بطريقة معقدة ومرتبطة بظروف محددة (Pile, 1997)؛ كما تم تناول حجاب النساء العاملات المسلمات ليس بوصفه شكلا من أشكال الخضوع، بل تم تناوله وفق مفاهيم معقدة من قبيل الاحتجاج والاستيعاب – ومن هنا جاءت فكرة "الاحتجاج المتكيف" (accommodating protest) (Macleod, 1991). وفي الواقع، لطالما تم اعتبار كل من ارتداء الحجاب وخلعه، في نفس الوقت، كرموز للمقاومة!

ومن دون شك، أن هذه المحاولة التي منحت الفاعلية للأشخاص الذين كانوا، إلى حدود قريبة جدا، يُصوَّرون على أنهم "فقراء سلبيون"، و"نساء خاضعات"، و"فلاحون غير مسيسين" و"عمال مضطهدون" تعكس تطورًا إيجابيًا. ويساعد نموذج المقاومة في كشف تعقيد علاقات السلطة داخل المجتمع بشكل عام، وسلوكيات الفئات المهمشة بشكل خاص. ويخبرنا بأنه لا يمكننا توقع شكل عالمي من النضال؛ وأن الصور التعميمية غالبًا ما تطمس التنوع في تصورات الناس حول التغيير؛ وأن المحلي يجب أن يُعترف به كموقع مهم للنضال، وكذا كعنصر للتحليل؛ وأن الفعل الجماعي المنظم قد لا يكون ممكنًا في كل مكان، وبالتالي يجب اكتشاف أشكال بديلة من النضال والاعتراف بها؛ وأن الاحتجاج المنظم ذاته قد لا يكون مفضلا في الحالات التي يسود فيها القمع. لذا، يجب الاعتراف بقيمة النشاطية غير البيروقراطية، والأكثر مرونة، والأصغر نطاقا[3]. هذه بعض القضايا التي يتجاهلها النقاد المدافعون عن "المقاومة" في الفترة ما بعد البنيوية (مثل Cole وHill، 1995).

ومع ذلك، تنبثق مجموعة من المشكلات التصورية والسياسية من هذا النموذج. ولعل المشكلة الملحة هي كيفية تعريف المقاومة وعلاقتها بالسلطة والسيطرة والخضوع. ويبدو أن جيمس سكوت كان واضحًا فيما يتعلق بما يعنيه هذا المفهوم:

* المترجم.

ISSN: 2750-6142
المجلد 3، العدد 9، 2024
Vol: 3 / N°: 9 (2024)
المجلة العربية لعلم الترجمة
Arabic Journal for Translation Studies
OPEN ACCESS

"تشمل المقاومة الطبقية أي فعل (أفعال) يقوم به عضو (أعضاء) من الطبقة الخاضعة (subordinate class) ويهدف من خلاله إما إلى تخفيف أو إنكار بعض المطالب (مثل الإيجارات، الضرائب، الرسوم) التي تفرضها الطبقات العليا (مثل الملاك، المزارعين الكبار، الدولة) على تلك الطبقة، أو لتعزيز مطالبها الخاصة (مثل العمل، الأرض، الصدقة، الاحترام) تجاه هذه الطبقات العليا." (Scott, 1985: 290) (التأكيد من عندي).

ومع ذلك، فإن عبارة "أي فعل" [التي أوردها سكوت في تعريفه للمقاومة*] تصعب عملية التمييز بين الأشكال المتنوعة من الأنشطة التي قدمها سكوت. وعليه، ألا ينبغي أن نفرق بين الفعل الجماعي الواسع النطاق والأعمال الفردية، مثل التهرب من الضرائب؟ وهل يمكن أن يكون إلقاء الشعر في الخفاء، مهما كانت نبرته التمردية، بنفس القيمة التي يتمتع بها النضال المسلح؟ ألا ينبغي أن نتوقع تفاوتًا في الفعالية والتداعيات من هذه الأعمال المختلفة؟ لقد كان سكوت مدركًا لهذا، ولذلك فقد اتفق مع أولئك الذين يميزون بين أنواع مختلفة من المقاومة - على سبيل المثال، "المقاومة الفعلية" (real resistance) التي تشير إلى الأفعال المنظمة، الممنهجة، والمخطط لها مسبقًا، وغير الأنانية، والتي تكون لها آثار ثورية، و"المقاومة الرمزية" (token resistance) التي تشير إلى الأفعال غير المنظمة والعرضية، والتي لا تخلف أي آثار ثورية، ويتم استيعابها داخل نظام القوة القائم (Scott, 1985: 292). ومن ثم، فقد أصر على أن "المقاومة الرمزية" ليست أقل واقعية من "المقاومة الفعلية". ومع ذلك، فقد استمر أتباع سكوت في إجراء مزيد من التمييزات. فقد حدد ناثان براون (Nathan Brown) (1990)، في دراسته للسياسة الفلاحية في مصر، على سبيل المثال، ثلاثة أشكال من الممارسات السياسية: الممارسات الذرية (atomistic) (سياسة الأفراد والمجموعات الصغيرة ذات المحتوى الغامض)، والممارسات الجماعية (communal) (جهد جماعي للتأثير على النظام، مثل التباطؤ في الإنتاج وما إلى ذلك)، والممارسات الثورية (revolt) (قيام الثورة لنفي النظام).

تتمثل المشكلة الأعمق في أن العديد من الكتاب الذين يتناولون موضوع المقاومة يميلون إلى الخلط بين الوعي بالاضطهاد وأفعال المقاومة الموجهة ضد هذا الاضطهاد. والحقيقة أن النساء الفقيرات اللواتي يغنين أغاني عن معاناتهن أو يسخرن من الرجال في تجمعاتهن الخاصة يعبرن عن فهمهن للديناميات الجندرية. غير أن ذلك لا يعني أنهن منخرطات في أفعال المقاومة؛ ونفس الأمر ينطبق على قصص المعجزات لدى الفقراء الحضريين الذين يتخيلون أن القديسين سيأتون ويعاقبون الأقوياء. إن مثل هذا الفهم "للمقاومة" يفشل في التقاط التفاعل المعقد للغاية بين الصراع والاتفاق، وبين الأفكار والفعل داخل نظم السلطة. والواقع أن العلاقة بين الوعي والفعل تظل معضلة سوسيولوجية أساسية (Giddens, 2000).

يُوضح سكوت أن المقاومة هي فعل قصدي (intentional act). ومن المعلوم في التقليد الفيبيري أن معنى الفعل يعتبر عنصرًا حاسمًا [في تحديده]. ورغم أن القصدية مهمة في حد ذاتها، فإنها تتجاهل بوضوح العديد من الأنشطة الفردية والجماعية التي قد لا تتطابق عواقبها [مع النوايا] المقصودة أو غير المقصودة. ففي القاهرة أو طهران، على سبيل المثال، تقوم العديد من الأسر الفقيرة بسرقة الكهرباء والماء بشكل غير قانوني من البلدية، رغم وعيهم بأن سلوكهم غير قانوني. ومع ذلك، فإن هؤلاء لا يسرقون الخدمات الحضرية للتعبير عن تحديهم للسلطات، بل يفعلون ذلك لأنهم يشعرون بضرورة تلك

* المترجم.

الخدمات لتحقيق حياة كريمة، ولا يجدون وسيلة أخرى للحصول عليها. ولكن هذه الأفعال اليومية، عندما تستمر، تؤدي إلى تغييرات هامة في البنية الحضرية، والسياسة الاجتماعية، وحياة الفاعلين أنفسهم. ومن هنا تأتي أهمية فهم العواقب غير المقصودة لأنشطة الفاعلين اليومية. وفي الواقع، فقد أغفل العديد من منظري المقاومة القصد والمعنى، وركزوا، بدلاً من ذلك، بشكل انتقائي على كل من الممارسات المقصودة وغير المقصودة باعتبارها تجسيدًا "للمقاومة".

ولايزال هناك سؤال آخر. هل تعني المقاومة الدفاع عن مكسب تم تحقيقه بالفعل (بتعبير سكوت، نفي المطالب المفروضة من قبل الجماعات المهيمنة على الجماعات الخاضعة) أم تعني تقديم مطالب جديدة ("تقديم مطالبها الخاصة")، وهو ما أحب أن أسميه "التعدي". إن هذا التمييز تفتقر إليه الكثير من أدبيات المقاومة. وعلى الرغم من أن المرء قد يتخيل لحظات تداخل بينهما، إلا أن الاستراتيجيتين تنتهيان إلى نتائج سياسية مختلفة؛ ويبرز ذلك بشكل خاص عندما ننظر إليهما في علاقتهما باستراتيجيات القوى المهيمنة. وقد خصص لينين كتابه المعنون ب"ما العمل؟" (What Is To Be Done) (1973) لمناقشة هاتين الاستراتيجيتين، اللتين تم تقديمهما بمفاهيم مختلفة، وهما:"النزعة الاقتصادية/النزعة النقابية" و"الديمقراطية الاجتماعية/السياسة الحزبية".

ومهما كان الرأي [السائد] حول النموذج اللينيني/الطليعي، فإنه كان يتوافق مع نظرية معينة للدولة والسلطة (دولة رأسمالية يجب السيطرة عليها من خلال حركة جماهيرية يقودها حزب عمالي). بالإضافة إلى ذلك، فقد كان واضحاً إلى أين كانت تريد هذه الاستراتيجية أن تأخذ الطبقة العاملة (لتأسيس دولة اشتراكية). والآن، ما هو تصور الدولة داخل نموذج "المقاومة"؟ وما هو الهدف الاستراتيجي في هذا المنظور؟ وإلى أين يريد نموذج المقاومة أن يأخذ فاعليه/مواضيعه، أكثر من "منع الضرر عنهم و تقديم الوعود إليهم بما هو أفضل" (Scott, 1985: 350)؟

تستند الكثير من أدبيات المقاومة إلى مفهوم السلطة كما صاغه فوكو، حيث تتميز السلطة بأنها موجودة في كل مكان، وأنها "منتشرة" وليست "ممركزة هنا أو هناك، ولا في أيدي أحد" (Foucault, 1972). إن هذا التصور "اللامركزي" للسلطة، الذي يشترك فيه العديد من منظري المقاومة ما بعد البنيوية، يقلل من أهمية السلطة الحكومية، ولا سيما في بُعدها الطبقي، لأنه يفشل في إدراك أنه على الرغم من أن السلطة تنتشر، إلا أنها تنتشر بشكل غير متساوٍ؛ ففي بعض الأماكن تكون أكثر وزناً وتركزاً من غيرها. وبمعنى آخر، سواء أردنا ذلك أو أبينا، فإن الدولة تظل مهمة، ويجب أخذ ذلك بعين الاعتبار عند مناقشة إمكانيات نشاطية الجماعات التابعة الحضرية. وبينما يُصرّ فوكو على أن المقاومة تكون حقيقية عندما تحدث خارج أنظمة السلطة وبشكل مستقل عنها، فإن تصور السلطة الذي يُعتمد في أدبيات "المقاومة" لا يترك إلا مجالاً ضئيلاً لتحليل الدولة كنظام للسلطة. لذلك، ليس من قبيل المصادفة أن نظرية الدولة وإمكانية التعايش معها مفقودتان في معظم التفسيرات التي يقدمها نموذج "المقاومة". وقد نتج عن ذلك أن أعمال المقاومة، التي يتم تقديرها بشكل كبير، أصبحت تطفو بلا هدف في عالم من علاقات السلطة؛ عالم غير معروف وغير مؤكد وغامض، مما يؤدي إلى نتائج غير مستقرة ومتوترة مع تراتبات السلطة القائمة.

وعلاوة على ذلك، فإن غياب مفهوم واضح حول المقاومة قد أدى إلى أن كتّاب هذا النوع من الأدبيات غالباً ما يبالغون في تقدير وفهم السلوكيات التي يقوم بها الفاعلون. وقد كانت نتيجة ذلك أن أصبح يُشار إلى أي فعل يقوم به الفاعلون على أنه من "أفعال المقاومة". وفي سعيهم لاكتشاف "الأفعال الحتمية" للمقاومة، يميل الكتّاب ما بعد البنيويين في كثير من الأحيان إلى "استبدال موضوعهم" (McAdam et al., 1997)، وهم يحاولون تحدي النزعة التأصيلية في النظريات المتعلقة بـ"الفقراء السلبيين"، و"النساء المسلمات الخاضعات"، و"الجماهير غير النشطة". غير أنهم يقعون في فخ النزعات التي انتقدوها، حيث يبالغون في الاهتمام بالسلوكيات العادية، مفسرين إياها كأفعال مقاومة واعية أو نضالية بالضرورة. وقد حدث هذا لأنهم يتغافلون حقيقة أساسية مؤداها أن هذه الأفعال عادة ما تحدث ضمن الأنظمة السائدة للسلطة.

على سبيل المثال، فإن بعض الأنشطة التي تقوم بها الطبقات الدنيا في الشرق الأوسط، والتي قرأها بعض الباحثين على أنها "مقاومة" أو "سياسات هادئة" للتحدي أو "طرق للمشاركة"، قد تساهم في الواقع في استقرار وشرعية الدولة (Singerman, 1995; Hoodfar, 1997). إن الفكرة القائلة بأن الناس قادرون على مساعدة ذواتهم وتوسيع شبكاتهم الاجتماعية تُظهر بالتأكيد النشاطية اليومية والنضالات التي يخوضها هؤلاء الأفراد. ومع ذلك، فإن الفاعلين عندما يقومون بذلك، فإنهم لا يكسبون أي مساحة من الدولة (أو المصادر الأخرى للسلطة مثل رأس المال أو السلطة الأبوية) – وهم بذلك لا يتحدون بالضرورة الهيمنة. وفي الواقع، غالبًا ما تشجع الحكومات المبادرات الذاتية والمحلية طالما أنها لا تتحول إلى معارضة. وهي تفعل ذلك من أجل تحويل بعض من أعبائها ومسؤولياتها المرتبطة بتوفير الرعاية الاجتماعية إلى المواطنين الأفراد. وعليه، فإن الانتشار المتزايد للمنظمات غير الحكومية في الجنوب العالمي يعد مؤشرًا جيدًا على ذلك. وباختصار، فإن الكثير من أدبيات المقاومة تخلط بين ما قد يُعتبر استراتيجيات تكيف (coping strategies) (عندما يتم تأمين بقاء الفاعلين على حساب أنفسهم أو الآخرين) والمشاركة الفعالة أو التمرد على الهيمنة.

هنالك سؤال أخير. إذا كان الفقراء قادرين دائمًا على مقاومة أنظمة الهيمنة بطرق عديدة (من خلال الخطاب أو الأفعال، بشكل فردي أو جماعي، بشكل ظاهر أو خفي)، فما الحاجة إلى مساعدتهم؟ وإذا كانوا بالفعل مواطنين سياسيين قادرين، فلماذا يجب علينا أن نتوقع من الدولة أو أي جهة أخرى أن تمكنهم؟ قد يؤدي سوء فهمنا لسلوك الفقراء إلى إحباط مسؤوليتنا الأخلاقية تجاه الفئات المستضعفة. وكما لاحظ مايكل براون (Michael Brown) (1996: 730)، عندما "نرفع الجروح الصغيرة للطفولة إلى نفس المرتبة الأخلاقية الخاصة بمعاناة المضطهدين الحقيقيين"، فإننا بذلك نرتكب "خلطاً همجياً يقلل من حساسيتنا تجاه اللاعدالة بدلاً من أن يعززها".

II- التعدي الهادئ للمعتاد (The Quiet Encroachment of the Ordinary)

بناءً على أوجه القصور التي تطبع المنظورات السائدة – أي، الأصولية التي تقوم عليها فكرة "الفقراء السلبيين"، والاختزال المفرط لفكرة "الفقراء الذين يناضلون من أجل البقاء"، واللاتينية المتمركزة التي تهيمن على مفهوم "الفقراء السياسيين"، والتعقيد المفاهيمي لأدبيات "المقاومة" – أود تقييم سياسة المهمشين الحضريين في الدول النامية من زاوية مختلفة، وهي [ما أطلق عليه] مفهوم "التعدي الهادئ للمعتاد". وأعتقد أن هذا المفهوم قد يتغلب على بعض أوجه القصور [التي تطبع المداخل النظرية السابقة]، ويعكس بشكل أفضل جوهر سياسة الجماعات التابعة الحضرية في ظل ظروف العولمة[4].

يصف مفهوم "التعدي الهادئ" التقدم الصامت والمستمر وواسع النطاق للأشخاص العاديين على أصحاب الممتلكات والأقوياء، وذلك لأجل البقاء وتحسين حياتهم. ويتميز هذا التقدم بالحراك الهادئ، والمتفرق، وطويل الأمد، مع ما يرافقه من عمل جماعي متقطع – نضالات مفتوحة ومؤقتة بدون قيادة واضحة، أو أيديولوجيا، أو تنظيم هيكلي. وعلى الرغم من أن التعدي الهادئ لا يمكن اعتباره "حركة اجتماعية" بحد ذاتها، فإنه يختلف أيضًا عن استراتيجيات البقاء أو "المقاومة اليومية"، وذلك لأن نضالات ومكاسب الفاعلين [داخله] لا تكون على حساب أنفسهم أو نظرائهم من الفقراء، بل تكون على حساب الدولة والأغنياء والأقوياء. فمن أجل إضاءة مأواهم، على سبيل المثال، لا يحصل الفقراء الحضريون على الكهرباء من جيرانهم، بل من أعمدة الكهرباء الخاصة بالبلدية؛ ولرفع مستوى معيشتهم، لا يمنع [البسطاء] أطفالهم من الذهاب إلى المدرسة من أجل دفعهم إلى العمل، بل إنهم يقتطعون من أوقات عملهم الرسمية من أجل ممارسة عمل ثانوي في القطاع غير الرسمي.

علاوة على ذلك، لا يُنظر إلى هذه النضالات بالضرورة بوصفها نضالات دفاعية محضة تقع ضمن مجال المقاومة فقط، بل تتسم أيضًا بكونها تدريجية، مما يعني أن الفاعلين [داخلها] يميلون إلى توسيع مساحتهم من خلال كسب مواقع جديدة للتحرك فيها. إن هذا النوع من النشاطية الشعبية، الهادئة والمتدرجة، يميل إلى تحدي العديد من الصلاحيات الأساسية التي تقوم عليها الدولة، بما في ذلك معنى النظام، والسيطرة على الفضاء العام، والمصالح العامة والخاصة، وأهمية الحداثة.

أشير هنا إلى النضالات المستمرة طوال الحياة التي تخوضها الفئات الاجتماعية الهشة، مثل المهاجرين، واللاجئين، والعاطلين عن العمل، وسكان الأحياء العشوائية، وبائعي الشوارع، والأطفال المشردين، وغيرهم من الفئات المهمشة، التي يتسارع نموها بسبب عملية العولمة الاقتصادية. أعني بذلك العمليات الطويلة التي ينخرط فيها الملايين من الرجال والنساء في رحلات طويلة للهجرة، منتشرين في بيئات معزولة وغير مألوفة، باحثين عن العمل، والمأوى، والأراضي، ووسائل المعيشة. وهكذا، يقتحم المهاجرون الريفيون المدن ويستهلكون خدماتها الجماعية، و[يزحف] اللاجئون والمهاجرون الدوليون على الدول المضيفة وعلى ما تقدمه لهم من خدمات، و[يميل سكان الأحياء العشوائية] إلى احتلال الأراضي العامة والخاصة أو المنازل الجاهزة، و[يحتل] العاطلون عن العمل الفضاء العام كباعة في الشوارع لخلق فرص للعمل. وبهذا، يميل هؤلاء إلى تحدي المفاهيم المتعلقة بالنظام، والمدينة الحديثة، وحوكمة المدن التي تؤيدها النخب السياسية في العالم الثالث.

تتنوَّع أشكال التعديات الملموسة بشكل كبير؛ حيث شهدت إيران، بعد الثورة، احتلالاً غير مسبوق من قبل الفقراء للأراضي الحضرية العامة والخاصة، والشقق، والفنادق، وأرصفة الشوارع، والمرافق العامة. وخلال الفترة الممتدة بين عامي 1980 و1992، توسعت مساحة مدينة طهران، على الرغم من معارضة الحكومة لذلك، من 200 إلى 600 كيلومتر مربع؛ وتم إنشاء أكثر من 100 تجمع غير رسمي في مدينة طهران الكبرى ومحيطها (Bayat, 1997b: 79). لقد أصبحت تشمل فئة الاقتصاد غير الرسمي الكبيرة الفقراء المهمشين التقليديين، وكذا أفراد "الطبقة الوسطى المهمشة" الجديدة، التي تتشكل من الموظفين المتعلمين الذين تدهورت أوضاعهم في القطاع العام خلال حقبة الثمانينيات. وفي حالة أكثر دراماتيكية، قام ملايين المهاجرين الريفيين والفقراء الحضريين وفقراء الطبقة الوسطى بالاستيلاء بهدوء على المقابر، والأسطح، والأراضي الحكومية/العامة في ضواحي القاهرة، مما أسفر عن إنشاء أكثر من 100 تجمع عشوائي يضم مايزيد عن 5 ملايين شخص.

وبعد استقرارهم، استمرت التعديات الهادئة في اتجاهات عديدة ومختلفة. وخلافًا للشروط والضوابط الرسمية، يضيف هؤلاء السكان داخل مبانيهم أو على أسطحها غرفًا وشرفات ومساحات إضافية. في حين يعمل أولئك الذين يحصلون على سكن رسمي في المشاريع العامة التي بنتها الدولة على إعادة تصميم وتنظيم مساحات [منازلهم] بطريقة غير قانونية لتناسب احتياجاتهم، وذلك من خلال بناء جدران فاصلة، وإضافة وابتكار مساحات جديدة (Bayat, 1997a; Ghannam, 1997). وغالبًا ما تنشأ مجتمعات بأكملها نتيجة للنضالات المكثفة والمفاوضات بين الفقراء والسلطات والنخب في حياتهم اليومية (Kuppinger, 1997).

وفي الوقت نفسه، أجبر الزاحفون* (the encroachers) السلطات على توفير الخدمات الحضرية داخل أحيائهم، وذلك من خلال الاستفادة من هذه الخدمات بطرق غير قانونية ومجانية. فبمجرد تشغيل هذه المرافق، يرفض العديد من هؤلاء دفع ثمن استخدامها. فعلى سبيل المثال، يرفض حوالي 40% من سكان حي السلوم (Hayy-Assaloum)، وهو مجتمع غير رسمي في جنوب بيروت، دفع فواتير الكهرباء الخاصة بهم. أما في مدينة الإسكندرية المصرية، فقد بلغت تكلفة فواتير المياه غير المدفوعة 3 ملايين دولار سنويًا. وتُروى قصص مماثلة في التجمعات الحضرية في تشيلي وجنوب أفريقيا، حيث يرفض الفقراء بشكل دوري دفع ثمن الخدمات العامة الحضرية بعد نضالهم للحصول عليها ضد إرادة السلطات. كما احتل مئات الآلاف من الباعة المتجولين في القاهرة، وإسطنبول، وطهران الشوارع في المراكز التجارية الرئيسية، زاحفين بذلك على الفرص التجارية الخاصة بتجار المحلات. كما يعيش الآلاف من سكان هذه المدن من خلال تلقي الإكراميات التي يحصلون عليها مقابل ركن السيارات في الشوارع التي يسيطرون عليها، وينظمونها بطرق دقيقة لخلق أقصى قدر ممكن من المساحات المخصصة لركن السيارات. وأخيرًا، فقد تسببت اعتداءات الباعة المتجولين في العديد من مدن العالم الثالث، كما هو الحال في كوريا الجنوبية، على حقوق الملكية والعلامات التجارية في اعتراضات كبيرة من طرف الشركات متعددة الجنسيات.

لا يقوم هؤلاء الفاعلون بأنشطتهم كفعل سياسي قصدي، بقدر ما يقومون بها وهم مدفوعون بقوة الضرورة – ضرورة البقاء وتحسين الحياة المعاشة. فالضرورة هي الفكرة الأساسية التي تبرر، في كثير من الأحيان، أفعالهم غير القانونية، والتي يتم تقديمها بوصفها أخلاقية أو حتى "طبيعية" للحفاظ على حياة كريمة. ومع ذلك، فإن هذه الممارسات البسيطة، التي تبدو روتينية، تؤدي إلى نقل هؤلاء الفاعلين إلى مجال السياسات النضالية. فهم ينخرطون في العمل الجماعي، ويرون أفعالهم وأنفسهم، بشكل رئيسي، كأفعال سياسية عندما يواجهون أولئك الذين يهددون مكاسبهم. ومن ثم، فإن السمة الرئيسية للانتهاك الهادئ هي أنه يتقدم بهدوء وبشكل فردي وتدريجي، في حين أن الدفاع عن المكاسب، غالبًا، إن لم نقل دائمًا، ما يكون جماعيًا وصاخبًا.

غالبًا ما ينطلق هؤلاء الفاعلون في مساعيهم بشكل فردي، مدفوعين بقوة الضرورة (مثل آثار إعادة الهيكلة الاقتصادية، فشل الزراعة، الصعوبات المادية، الحرب والنزوح)، وغالبًا ما ينظمون أنفسهم حول الروابط الأسرية، وبدون كثير من الضجيج. بل إنهم يتجنبون بشكل متعمد الجهود الجماعية، والعمليات الكبيرة، والضوضاء والدعاية. ففي بعض الأحيان، على

* يحتمل مفهوم "The Quiet Encroachment" ترجمات عديدة، منها: التعدي الهادئ، الزحف الهادئ، الخرق الهادئ، والانتهاك الهادئ (المترجم).

سبيل المثال، يمنع المحتلون [الذين يقطنون الأحياء العشوائية*] الأفراد الآخرين من الانضمام إليهم في مناطق محددة؛ ويشجع البائعون [المتجولون] أقرانهم على عدم الاستقرار في نفس الأماكن التي ينشطون داخلها. بل يتردد كثير منهم حتى في مشاركة المعلومات مع الجماعات المشابهة لهم حول الاستراتيجيات التي اعتمدوها للحصول على الخدمات الحضرية. ومع ذلك، ومع اتباع هؤلاء الأفراد والأسر اليائسة لنفس المسارات، فإن أعدادهم المتراكمة تحولهم في النهاية إلى قوة اجتماعية. وهذه ميزة أخرى للتعدي الهادئ.

ولكن لماذا العمل الفردي المباشر والهادئ بدلاً من المطالب الجماعية؟ فعلى عكس عمال المصانع أو الطلاب أو المهنيين، تمثل هذه الجماعات مجموعات متدفقة تعمل خارج الآليات المؤسسية التي يمكنها من خلالها التعبير عن استيائها وفرض مطالبها. كما أنها تفتقر إلى القوة التنظيمية اللازمة لإحداث الاضطراب، كإمكانية الإعلان عن الإضراب مثلا. فقد يشارك هؤلاء في المظاهرات أو أحداث الشغب بوصفها جزءًا من تعبير عام عن الاستياء الشعبي، ولكن ذلك لا يحدث إلا عندما تكون هذه الطرق مشروعة ومعقولة (كما هو الحال في إيران بعد الثورة، وبيروت خلال الحرب الأهلية، أو بعد سقوط سوهارتو في إندونيسيا عام 1998)، وعندما يتم تعبئة هؤلاء الأفراد من قبل قادة خارجيين. فعلى سبيل المثال، قد يقود نشطاء اليسار هؤلاء إلى الاستيلاء على الأراضي الحضرية؛ وقد يُدعى العاطلون عن العمل وبائعو الشوارع إلى تشكيل نقابات [لحماية حقوقهم] (كما هو الحال في إيران بعد الثورة، وفي ليما، والهند). ومع ذلك، فإن هذا يمثل ظاهرة غير شائعة، حيث إن القمع السياسي في العديد من البلدان النامية، التي تحدث فيها هذه الصراعات المتكررة، غالبًا ما يمنع التعبئة للمطالب الجماعية. ونتيجة لذلك، وبدلاً من الاحتجاج أو التعبئة، تميل هذه الجماعات إلى تلبية احتياجاتها بنفسها، حتى وإن كان ذلك بشكل فردي وسري. وباختصار، فإن ما تقوم به هذه الجماعات ليس سياسة احتجاجية بقدر ما هي سياسة تعويض، ونضال من أجل نتائج فورية تتحقق من خلال العمل الفردي المباشر.

ما الذي يهدف إليه هؤلاء الرجال والنساء؟ يبدو أنهم يسعون إلى تحقيق هدفين رئيسيين. الأول هو إعادة توزيع الموارد الاجتماعية والفرص من خلال الاستحواذ (المباشر وغير القانوني) على الاستهلاك الجماعي (مثل الأراضي، المأوى، المياه الموصولة بالأنابيب، الكهرباء، والطرق)، والمساحات العامة (مثل الأرصفة، التقاطعات، وأماكن وقوف السيارات في الشوارع)، والفرص (مثل ظروف العمل المواتية، المواقع، والعلامات التجارية)، وغيرها من فرص الحياة الأساسية للبقاء، ولتحقيق الحد الأدنى من المعايير [الكفيلة بضمان استمرارية الحياة*].

أما الهدف الثاني فهو تحقيق الاستقلالية، سواء الثقافية أو السياسية، بعيدًا عن القوانين والمؤسسات والانضباط الذي تفرضه الدولة والمؤسسات الحديثة. ففي سعيهم للحياة غير الرسمية، يميل الفقراء إلى العمل، قدر الإمكان، خارج حدود الدولة والمؤسسات البيروقراطية الحديثة، معتمدين على العلاقات المبنية على الثقة والتبادل والتفاوض، بدلاً من المفاهيم الحديثة المتعلقة بالمصلحة الشخصية، والقواعد الثابتة، والعقود. لذا، قد يفضل هؤلاء العمل في الأنشطة الذاتية بدلاً من الانضباط للقواعد السائدة داخل أماكن العمل الحديثة؛ ويلجأون إلى تسوية النزاعات بطرق غير رسمية بدلاً من تقديم

* المترجم.
* المترجم.

الشكاوى للشرطة؛ ويتزوجون من خلال الإجراءات غير الرسمية المحلية (تحت إشراف الشيوخ المحليين في الشرق الأوسط) بدلاً من المكاتب الحكومية؛ ويستدينون المال من جمعيات القروض غير الرسمية بدلاً من البنوك الحديثة. هذا ليس لأن هؤلاء الأشخاص غير حديثين أو ضد الحداثة بطبيعتهم، بل لأن ظروف وجودهم تضطرهم إلى البحث عن أسلوب حياة غير رسمي. فالحداثة مكلفة، وليس بإمكان الجميع تحمل تكاليفها، لأنها تتطلب القدرة على الالتزام بأنماط حياة وسلوك معينة (مثل الالتزام الصارم بأوقات وأماكن محددة، والتعاقدات، وما إلى ذلك) والتي لا يستطيع معظم الضعفاء تحملها. لذا، بينما يتمنى المحرومون مشاهدة التلفزيون الملون، والاستمتاع بالمياه النظيفة من الصنبور، وضمان سكن آمن، فإنهم يتجنبون [في المقابل] دفع الضرائب وأداء رسوم الفواتير أو الالتزام بأوقات محددة للعمل.

ولكن إلى أي مدى يمكن للفقراء الحضريين ممارسة الاستقلالية في ظل العولمة، ووسط التوسع المستمر لعمليات التكامل؟ الحقيقة هي أن الفقراء لا يبحثون عن الاستقلالية فقط، بل يحتاجون أيضًا إلى الأمان والابتعاد عن مراقبة الدولة. فالعيش غير الرسمي في ظل الحداثة، هو في حد ذاته عيش غير آمن. ولتوضيح ذلك، [يمكن استحضار مثال البائعين المتجولين*]، حيث قد يشعر هؤلاء الباعة بالحرية نتيجة عدم انضباطهم لمؤسسات العمل الحديثة، لكنهم في المقابل يعانون من مضايقات الشرطة بسبب عدم امتلاكهم لرخص العمل. إن سعي الفقراء لتوطيد مجتمعاتهم، والحصول على المدارس والعيادات الصحية أو مجاري المياه العادمة، سيؤدي لا محالة إلى إدماجهم في الأنظمة السائدة للسلطة (أي الدولة والمؤسسات البيروقراطية الحديثة) التي يسعون إلى تجنبها. ففي سعيهم للحصول على الأمان، يكون الفقراء في حالة دائمة من التفاوض والتأرجح بين الاستقلالية والتكامل. ومع ذلك، فإنهم يستمرون في السعي لتحقيق الاستقلالية في أي فضاء ممكن ومتاح داخل الهياكل والعمليات المتكاملة.

III- التحول إلى المجال السياسي (Becoming Political)

إذا كان التعدي يبدأ بقليل من المعنى السياسي المرتبط به، وإذا كانت الأفعال غير القانونية غالبًا ما تُبرَّر على أسس أخلاقية، فكيف يتحول هذا التعدي إلى نضال جماعي/سياسي؟ طالما أن الفاعلين يواصلون تقدمهم اليومي دون مواجهة صارمة من قبل السلطات، فمن المحتمل أن يتعاملوا مع تقدمهم باعتباره عملية يومية عادية. ومع ذلك، بمجرد ما تُهدد مكاسبهم، فإنهم يميلون إلى أن يصبحوا أكثر وعيًا بأفعالهم وقيمة مكاسبهم، وعادة ما يتخذ الدفاع عنها طريقة جماعية ومسموعة. ومن الأمثلة الدالة على ذلك حراك المحتلين للملك العام في طهران عام 1976، وباعة الشوارع في الثمانينيات، وأحداث الشغب التي قام بها المحتلون في عدة مدن في أوائل التسعينيات. وبدلاً من ذلك، قد يحتفظ الفاعلون بمكاسبهم من خلال عدم الامتثال الهادئ، دون أن ينخرطوا بالضرورة في مقاومة جماعية. فعوضًا عن الوقوف بشكل جماعي بجانب بضائعهم، ينزوي بائعو الشوارع المتجولون في القاهرة أو إسطنبول إلى الشوارع الخلفية بمجرد وصول شرطة البلدية، ليعودوا إلى عملهم فور مغادرتها. وعلى أية حال، فإن نضال الفاعلين ضد السلطات لا يدور حول تحقيق مكسب، بل يهدف أساسًا إلى الدفاع عن المكاسب التي تم تحقيقها بالفعل ومحاولة تعزيزها. ولكنهم يشاركون بذلك على الدوام في السلطة السياسية.

* المترجم.

لقد تأثرت مواقف الدولة تجاه هذا النوع من النشاطية السياسية أولاً بمدى قدرتها على ممارسة الرقابة، وثانيًا بالطبيعة المزدوجة للتعدي الهادئ، الذي يتضمن التعدي على الملكية والسلطة، وفي الوقت نفسه، يُعتبر نشاطًا يعتمد على المساعدة الذاتية. ويبدو أن دول العالم الثالث هي أكثر تسامحًا مع التعدي الهادئ مقارنة بالدول الصناعية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تظهر أنشطة مشابهة، حتى وإن كانت محدودة للغاية. فالدول الصناعية مجهزة بشكل أفضل بالكثير من الأجهزة الأيديولوجية والتكنولوجية والمؤسسية التي تمكنها من ممارسة الرقابة على سكانها. وبعبارة أخرى، يمتلك الناس هامشًا أكبر للاستقلالية داخل الدول الضعيفة و"الرخوة" (soft states) في الجنوب مقارنة بالدول الصناعية المتقدمة، حيث يُعتبر التهرب الضريبي والاعتداء على الملكية الخاصة والزحف على المجالات الحكومية بمثابة مخالفات خطيرة للغاية.

ومن ناحية أخرى، على الرغم من أن التعدي الهادئ يُعد اعتداءً على الملكية العامة والسلطة، فإنه يعود في كثير من الأحيان بالفائدة على حكومات العالم الثالث، لأنه يُعتبر آلية يمكن من خلالها للفقراء مساعدة أنفسهم. لذا، ليس من المستغرب أن تعبر هذه الحكومات، في كثير من الأحيان، عن ردود فعل متناقضة تجاه هذه الأنشطة. فالدول "الرخوة" والضعيفة، خاصة في أوقات الأزمات، تميل عمليًا إلى السماح بهذا الانتهاك عندما يبدو محدودًا. ومن جانبهم، يحاول الأفراد الذين يقومون بهذا الانتهاك أن يظهروا محدودية زحفهم وكونه مسموحًا به، في حين أنهم في الواقع يوسعون نشاطهم إلى درجة يصعب معها مقاومة وجودهم. وهم يقومون بذلك من خلال اللجوء إلى الانسحابات التكتيكية، والاعتماد على التخفي، ورشوة المسؤولين، أو التمركز في مناطق محددة وأقل استراتيجية (مثل الزحف على المناطق البعيدة أو البيع في الأماكن غير المرئية).

ومع ذلك، بمجرد أن يُكشف عن التوسع الحقيقي لهذه الممارسات وتأثيرها، وعندما يتجاوز النمو التراكمي للفاعلين وأعمالهم نقطة التحمل، يصبح من المتوقع أن تقوم الدولة بحملة قمعية. ومع ذلك، تفشل الحملات القمعية، في معظم الحالات، في تحقيق نتائج كبيرة، لأنها غالبًا ما تُطلق بعد فوات الأوان، أي عندما يكون الأشخاص الممارسون لهذه التعديات قد انتشروا بالفعل، وأصبحوا مرئيين، وتجاوزوا نقطة اللاعودة. وبالفعل، فإن وصف السلطات لهذه العمليات بأنها "سرطانية" يعكس ديناميات هذه الحركات بوضوح.

ليس بالأمر الصعب تحديد مصادر الصراع بين الفاعلين والدولة. أولاً، إن التوزيع غير الرسمي والمجاني للخدمات العامة يمارس ضغطًا هائلًا على الموارد التي تتحكم فيها الدولة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأغنياء - مثل أصحاب العقارات والتجار وأصحاب المحلات - يخسرون ممتلكاتهم وعلاماتهم التجارية وفرص عملهم. لذا، فإن تحالف الدولة مع الجماعات المالكة يضفي بُعدًا طبقيًا على هذا الصراع. من ناحية أخرى، فإن سعي الفاعلين نحو الاستقلالية في حياتهم اليومية يخلق فجوة كبيرة في نظام الهيمنة الذي تقوم عليه الدولة الحديثة. فالحياة المستقلة تجعل الدول الحديثة، وخاصة الشعبوية منها، غير ذات جدوى. علاوة على ذلك، فإن الاستقلالية واللامركزية (للفاعلين والأنشطة والأماكن) تحرم الدول من المعرفة الضرورية لممارسة الرقابة. فالوظائف غير المنظمة، والأشخاص والأماكن غير المسجلة في السجلات الرسمية، والشوارع والأزقة التي لا تحمل أسماء، والأحياء التي تفتقر إلى الشرطة، تعني أن هذه الكيانات تظل مخفية عن سجلات الحكومات. وللتحكم في هذه الظواهر، تحتاج الدول إلى جعلها شفافة. وفي الواقع، يمكن النظر إلى برامج تحسين أوضاع المستوطنين غير الشرعيين على أنها استراتيجية لكشف المجهول بهدف التحكم فيه. لذلك، فإن الصراع بين هؤلاء الزاحفين والدولة هو أمر لا مفر منه.

لا يوجد مكان يتجلى فيه هذا الصراع بوضوح أكثر من "الشوارع" (streets)، بوصفها فضاء عاما بامتياز. وبما أن "الشوارع" تعتبر الأماكن الوحيدة للتعبير الجماعي بالنسبة لأولئك الذين يفتقرون إلى إطار منظم للتعبير عن استيائهم، بما في ذلك سكان المناطق العشوائية، والعاطلون عن العمل، والعاملون في الشوارع، وأطفال الشوارع، وأعضاء العالم السفلي، وربات البيوت، فإنها تصبح ساحة رئيسية لهم. فبينما يمكن لعمال المصانع أو طلاب الجامعات أن يحدثوا اضطراباً من خلال الإضراب، لا يستطيع العاطلون عن العمل أو باعة الشوارع التعبير عن شكاواهم إلا في الأماكن العامة، أي في الشوارع. وبالفعل، فإن الشوارع تعتبر بالنسبة للكثير من هؤلاء المهمشين المكان الرئيسي، وربما الوحيد، الذي يمكنهم من خلاله أداء وظائفهم اليومية مثل التجمع، وإقامة الصداقات، وكسب العيش، وقضاء وقت الفراغ، والتعبير عن الاستياء. وبالإضافة إلى ذلك، تشكل الشوارع الأماكن العامة التي تظهر فيها الدولة بشكل أوضح، من خلال دوريات الشرطة، وتنظيمات المرور، والتقسيمات المكانية. وباختصار، يتجلى وجود الدولة في الشوارع من خلال التحكم في النظام العام. إن ديناميات العلاقة بين هذه الجماعات والسلطات هي ما أطلق عليه "سياسة الشوارع" (street politics). وعند استخدامي لهذا المفهوم، فإنني أعني مجموع الصراعات التي تتم بين السكان الجماعيين والسلطات، وما يترتب عليها من آثار، والتي تتشكل ويعبر عنها بشكل متسلسل في الفضاءين الفيزيقي والاجتماعي "للشوارع" - من الأزقة إلى الأرصفة الأكثر وضوحًا، والحدائق العامة، والأماكن العامة المخصصة للرياضة. وتصف سياسة الشوارع الكيفية التي يتشكل بها الاستياء من قبل الفاعلين الاجتماعيين المختلفين، الذين يعملون عادةً من خارج المؤسسات الحديثة، وذلك دون وجود أيديولوجية متماسكة أو قيادة واضحة (Bayat, 1997b).

ثمة عاملان رئيسيان يجعلان الشوارع ساحةً لممارسة السياسة. يرتبط الأول باستخدام الفضاء العام كموقع للصراع بين الفاعلين والسلطات. وفي هذا السياق، فإن ما يجعل الشوارع موقعًا سياسيًا هو الاستخدام النشط أو التشاركي (مقابل الاستخدام السلبي) للفضاء العام. ويتم ذلك لأن هذه المواقع (مثل الأرصفة، والحدائق العامة، والتقاطعات، وما إلى ذلك) أصبحت، على نحو متزايد، مجالًا لسلطة الدولة التي تنظم استخدامها، وتجعلها "نظامًا" (orderly). وتتوقع الدولة من مستخدمي هذه المواقع أن يستخدموها بشكل سلبي. لكن الاستخدام النشط لهذه المواقع يشكل تحديًا لسلطة الدولة، ولتلك الفئات الاجتماعية التي تستفيد من هذا النظام.

أما العنصر الثاني الذي يشكل سياسات الشوارع، فهو تأثير ما أطلقت عليه اسم "الشبكة السلبية" (passive network) التي تتشكل بين الأشخاص الذين يستخدمون ويعملون في الفضاء العام. فعندما أستخدم مفهوم "الشبكة السلبية"، فإنني أعني بذلك التواصل التلقائي بين الأفراد المتفرّقين، والذي يُنشأ من خلال اعتراف ضمني بهويتهم المشتركة، ويتم بوساطة الفضاء. فعندما تدخل امرأة إلى حفلة مليئة بالضيوف الذكور، فإنها ستحاول فورًا البحث عن امرأة أخرى في تلك الحفلة. كما أنه من المرجح أن يتعرف الباعة في الشوارع على بعضهم البعض حتى وإن لم يلتقوا أو يتحدثوا من قبل. وعندما يحدث أي تهديد للنساء في الحفلة أو للباعة في الشارع، فمن المحتمل أن يتجمعوا، حتى وإن لم يعرفوا بعضهم البعض، أو لم يخططوا لذلك بشكل مسبق. وتكمن أهمية هذا المفهوم في إمكانية تصور حراك الأفراد المتفرّقين، كما هو الحال بالنسبة للزاحفين الهادئين، الذين يُحرمون إلى حد كبير من التنظيم والتشبيك. وتعني "الشبكة السلبية" أن الأفراد قد يُعبَّؤون للقيام بعمل جماعي دون الحاجة إلى شبكات نشطة أو مشكلة بشكل قصدي. فالشارع، بوصفه فضاءً عامًا، يمتلك هذه الميزة الجوهرية التي

تجعل من الممكن أن يتجمع الناس من خلال إنشاء شبكات سلبية. فعندما يواجه الفاعلون الفرديون، مثل الأفراد الزاحفين (the encroachers)، تهديدًا، من المحتمل أن تتحول شبكتهم السلبية إلى تواصل وتعاون نشط. وبهذه الكيفية يمكن أن يؤدي التهديد بالإخلاء أو مداهمة الشرطة إلى اتحاد سكان العشوائيات أو بائعي الشوارع الذين لم يسبق لهم التعرف على بعضهم البعض من قبل. وبالطبع، فالانتقال من الشبكة السلبية إلى المقاومة الجماعية ليس أمرًا مضمونًا. حيث إنه قد يشعر الفاعلون في بعض الأحيان أن التراجع التكتيكي يمكن أن يحقق نتائج أفضل من المواجهة، وهو ميل شائع اليوم في شوارع القاهرة، ولكنه لم يكن شائعًا في الثورة الإيرانية، حيث سادت المقاومة الجماعية بشكل فوري (Bayat, 1997b).

خاتمة

أشرت في البداية إلى أن إحدى النتائج الرئيسية لإعادة الهيكلة العالمية الجديدة تتمثل في عملية مزدوجة من الاندماج، من جهة، والاستبعاد الاجتماعي والتحول نحو القطاع غير الرسمي، من جهة أخرى. وتميل كلتا العمليتين إلى توليد الاستياء لدى العديد من القواعد الشعبية الحضرية في العالم الثالث.

أولاً، يجد الكثير من المحرومين الحضريين صعوبة في العمل والعيش ضمن الأنظمة الاقتصادية والثقافية الحديثة التي تتميز بالانضباط للسوق، والعقود، والقيمة التبادلية، والسرعة، والمنطق البيروقراطي. فهؤلاء الناس يحاولون الانفلات من هذه الترتيبات الاجتماعية والاقتصادية، بحثًا عن مؤسسات أو علاقات غير رسمية بديلة وأكثر ألفة. وثانياً، تميل العولمة أيضًا إلى خلق اللارسمية من خلال برامج التقويم الهيكلي، التي تجعل العديد من الناس عاطلين عن العمل أو تدفعهم إلى البحث عن ملاذ في الإنتاج والتجارة والسكن والنقل غير الرسميين. فالباعة المتجولون عبر القارات (مثل أولئك الذين يتنقلون بين الجمهوريات الجديدة في وسط آسيا وإسطنبول، أو بين جامايكا وميامي) هم أحد أحدث إنتاجات هذا العصر. وباختصار، فإن إعادة الهيكلة العالمية الجديدة تميل إلى تعزيز نمو الذوات، والفضاء الاجتماعي، ومجالات النضال السياسي التي بدأت تتميز بها مدن العالم النامي.

وعلى الرغم من أن المنظورات السائدة (استراتيجية البقاء، الحركات الاجتماعية الحضرية، والمقاومة اليومية) توفر زوايا نظر مفيدة لفهم نشاطية محرومي الحضر، إلا أنها تعاني من بعض العيوب الأساسية. وتعكس هذه العيوب، كما سبق الذكر، أصولية "الفقراء السلبيين"، واختزال "الفقراء الذين يناضلون من أجل البقاء"، واللاتينية المتمركزة "للفقراء السياسيين"، والالتباس المفاهيمي لأدبيات "المقاومة". وقد اقترحت أن منظور "التعدي الهادئ" قد يقدم حلاً لهذه المشكلات التصورية. فالفقراء، من خلال هذا المنظور، لا يكافحون من أجل البقاء فقط، بل يسعون، من خلال عملية طويلة الأمد، إلى تحسين أوضاعهم عبر الانتهاك الهادئ والفردي للممتلكات العامة ولقوة وملكيات الجماعات النخبوية. وفي هذه العملية، فإن الفقراء لا يتحدون بشكل مباشر تأثيرات العولمة. بل على العكس من ذلك، ينخرطون، في سعيهم للأمن، في مفاوضات دائمة مع العولمة، لكي يحافظوا على (أو يسعوا نحو) الاستقلالية في الفضاءات التي لم تتأثر بعد. وفي الوقت نفسه، تؤدي النتائج غير المقصودة، في هذه العملية، والمترتبة أساسًا عن انتهاكاتهم اليومية ومفاوضاتهم، إلى تغييرات اجتماعية كبيرة في البنيات والعمليات الحضرية، وكذا في النمو السكاني، والسياسات العامة. وقد ناقشنا سابقًا مدى أهمية مثل هذه الاستراتيجية في حياة القواعد الشعبية الحضرية. ومع ذلك، يبقى السؤال مطروحًا حول مدى قدرة هذا الانتهاك الهادئ على دفع هؤلاء الفاعلين إلى الأمام.

من الحقيقي أن القواعد الشعبية الحضرية تنجح نسبيًا في توسيع فرص حياتها من خلال النضال المستمر، ومع ذلك، فإن الفضاءات الاجتماعية الحيوية تظل خارج نطاق سيطرتها. فقد يتمكن الفقراء من الاستيلاء على قطعة أرض لبناء المساكن، أو الحصول على المياه الجارية أو الكهرباء بشكل غير قانوني من الشارع الرئيسي أو الجيران؛ وقد يؤمنون وظيفة على ناصية الشارع من خلال بيع بعض السلع، ويستطيعون دفع الرشاوى أو الإفلات من شرطة البلدية بين الحين والآخر. لكن كيف يمكنهم الحصول على المدارس، والخدمات الصحية، والحدائق العامة، والطرق المعبدة، والأمن – هذه الخدمات الاجتماعية التي ترتبط بهياكل وعمليات أوسع، مثل الدول الوطنية والاقتصاد العالمي؟ وبعبارة أخرى، فإن الاستراتيجيات الفردية والمحلية التي تتبناها الجماعات المهمشة، وعلى الرغم من مزاياها، تجعل البحث عن العدالة الاجتماعية بمعناها الأوسع، الوطني، غير محقق بشكل كافٍ. وعليه، فمن غير المرجح أن تصبح الجماعات المهمشة أكثر فعالية بالمعنى الأوسع، إلا إذا تم تحشيدها على أساس جماعي، وارتبطت نضالاتها بحركات اجتماعية أوسع ومنظمات للمجتمع المدني. ومع ذلك، فمن الضروري أن نتذكر أنه حتى يتحقق ذلك ونختبر نتائجه، فإن التعدي الهادئ يظل استراتيجية تمكينية فعالة للغاية، وهي استراتيجية تسعى إليها القواعد الشعبية الحضرية، بغض النظر عما نفكر فيه نحن علماء الاجتماع.

الهوامش

تم تقديم هذه المقالة في الأصل في المؤتمر العالمي لعلم الاجتماع (مونتريال 1998) خلال ندوة حول العولمة والفعل الجماعي (Globalization and Collective Action). وأود أن أشكر الأستاذ جان نيدرفين بيترس (Jan Nederveen Pieterse) على تنظيمه لهذه الندوة، وعلى تعليقاته وانتقاداته القيمة. كما أنني ممتن للملاحظات التي قدمها المراجعون المجهولون العاملون في هذه المجلة:

1. لانتقاد النسخة المبالغ فيها من أطروحة العولمة، أنظر جوردون (Gordon) (1988).
2. للاطلاع على نقد أوسع لأطروحة ثقافة الفقر، أنظر ليدز (Leeds) (1971) وفالنتاين (Valentine) (1968).
3. شيء كانت تتمنى بيفن وكلاورد (Piven & Cloward) (1979) أن تمتلكه حركات الفقراء في أمريكا.
4. لقد قمت بالتفصيل في هذا المنظور بشكل كبير في كتابي "سياسة الشوارع" (Street Politics) (1997b). أما هنا، فأتناول بإيجاز فقط بعض النقاط الرئيسية.
5. للاطلاع على مثال لتحالف أوسع من هذا في بيرو، أنظر أرافالو (Arevalo) (1997).

الإحالة البيبليوغرافية على المرجع الأصلي الذي تمت ترجمته

Bayat, A. (2000). From ‘Dangerous Classes’ to ‘Quiet Rebels’: Politics of the Urban Subaltern in the Global South. *International Sociology*, *15*(3), pp. 533-557.

قائمة البيبليوغرافيا

- Abu-Lughod, L. (1990). The Romance of Resistance: Tracing Transformations of Power Through Bedouin Women. *American Ethnologist, 17*(1), 41–55.
- Arevalo, P. (1997). Huaycan Self-Managing Urban Community: May Hope be Realized. *Environment and Urbanization, 9*(1), 59-79.
- Bayat, A. (1997). Cairo's Poor: Dilemmas of Survival and Solidarity. *Middle East Report, 202*, 2-6.
- Bayat, A. (1997). *Street Politics: Poor People's Movements in Iran*. New York: Columbia University Press.
- Brown, M. (1996). On Resisting Resistance. *American Anthropologist, 98*(4), 729-49.
- Brown, N. (1990). *Peasant Politics in Modern Egypt: The Struggles vs. the State*. New Haven, CT: Yale University Press.
- Castells, M. (1983). *The City and Grassroots*. Berkeley: University of California Press.
- Cohen, R. (1982). Cities in Developing Societies. In H. Alavi and T. Shanin (Eds.). *Introduction to the Sociology of 'Developing Societies'* (pp. 366-86). London: Macmillan.
- Cole, M., & Hill, D. (1995). Games of Despair and Rhetorics of Resistance: Postmodernism, Education and Reaction. *Journal of Sociology of Education, 16*(2), 133-50.
- Draper, H. (1978). *Karl Marx's Theory of Revolution*. New York: Monthly Review Press.
- Escobar, E. (1995). *Encountering Development*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- Fanon, F. (1967). *The Wretched of the Earth*. Harmondsworth: Penguin.
- Foucault, M. (1972). *Knowledge/Power*. New York: Pantheon.
- Friedmann, J. (1989). The Dialectic of Reason. *International Journal of Urban and Regional Research, 13*(2), 217-44.
- Ghannam, F. (1997). Relocation and Use of Urban Space. *Middle East Report, 202*, 17-20.
- Giddens, A. (2000). *Sociology*. Oxford: Polity Press.
- Gordon, D. (1988). The Global Economy: New Edifice or Crumbling Foundations? *New Left Review, 168*, 24-64.
- Hoodfar, H. (1997). *From Marriage to Market*. Berkeley: University of California Press.
- Hoogvelt, A. (1997). *Globalization and the Postcolonial World*. Baltimore, MD: The Johns Hopkins University Press.
- Hourcade, B. (1989). Conseillisme, Classe Sociale et Space Urbain: Les squatters du sud de Tehran, 1978–1981. In K. Brown et al. (Eds.). *Urban Crisis and Social Movements in the Middle East.* Paris: Editions L'Harmattan.

- Huntington, S. (1968). *Political Order in Changing Society*. Ithaca, NY: Yale University Press.
- Huntington, S. & Nelson, J. (1976). *No Easy Choice: Political Participation in Developing Countries*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Kuppinger, P. (1997). Giza Spaces. *Middle East Report, 202*, 14-16.
- Leeds, A. (1971). The Concept of the "Culture of Poverty: Conceptual, Logical and Empirical Problems with Perspectives from Brazil and Peru. In E.B. Leacock (Ed.). *The Culture of Poverty: A Critique*. New York: Simon and Schuster.
- Leeds, A. & Leeds, E. (1976). Accounting for Behavioral Differences: Three Political Systems and the Responses of Squatters in Brazil, Peru, and Chile. In J. Walton and L. Magotti (Eds.). *The City in Comparative Perspective* (pp. 193–248). London & New York: John Wiley.
- Lenin, V. I. (1973). *What Is To Be Done*. Beijing: Foreign Languages Press.
- Lewis, O. (1959). *Five Families: Mexican Case Studies in the Culture of Poverty*. New York: Basic Books.
- Lewis, O. (1961). *The Children of Sanchez: Autobiography of a Mexican Family*. New York: Random House.
- Lewis, O. (1966). *La Vida: A Puerto Rican Family in the Culture of Poverty*. New York: Random House.
- McAdam, D., Tarrow, S., & Tilly, C. (1997). Towards an Integrated Perspective on Social Movements and Revolution. In M. I. Linchbach & A. Zuckerman (Eds.). *Comparative Politics: Rationality, Culture and Structure*. Cambridge: Cambridge University Press.
- McGee, T. G. (1979). The Persistence of Proto-Proletariat: Occupational Structures and Planning of the Future of Third World Cities. In J. Abu-Lughod & R. Hay (Eds.). *Third World Urbanization* (pp. 257-70). New York: Methuen.
- Macleod, A. (1991). *Accommodating Protest: Working Women, the New Veiling, and Change in Cairo*. New York: Columbia University Press.
- McNally, D. (1998). Globalization on Trial: Crisis and Class Struggle in East Asia. *Monthly Review, 50*(4), 1-13.
- Melucci, A. (1994). A Strange Kind of Newness: What's "New" in New Social Movements? In E. Larana et al. (Eds.). *New Social Movements* (pp. 101-30). Philadelphia, PA: Temple University Press.
- Nelson, J. (1970). The Urban Poor: Disruption or Political Integration in Third World Cities. *World Politics, 22*, 393-414.
- Park, R. (1928). Human Migration and Marginal Man. *American Journal of Sociology, 33*(6), 881-93.
- Perlman, J. (1976). *Myth of Marginality*. Berkeley: University of California Press.

- Pile, S. (1997). Opposition, Political Identities and Spaces of Resistance. In S. Pile & M. Keith (Eds.). *Geographies of Resistance* (pp. 1-32). London: Routledge.
- Piven, F. & Cloward, R. (1979). *Poor People's Movements: Why They Succeed, How They Fail*. New York: Vintage.
- Reeves, E. B. (1995). Power, Resistance and the Cult of Muslim Saints in a Northern Egyptian Town. *American Ethnologist, 22*(2), 306-22.
- Schuurman, F. & Van Naerssen, T. (1989). *Urban Social Movements in the Third World*. London: Croom Helm.
- Scott, J. (1985). *Weapons of the Weak: Everyday Forms of Peasant Resistance*. New Haven, CT and London: Yale University Press.
- Scott, J. (1986). Everyday Form of Peasant Resistance. *The Journal of Peasant Studies, 13*(2), 5-35.
- Singerman, D. (1995). *Avenues of Participation: Family, Politics, and Networks in Urban Quarters of Cairo*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- Stiefel, M. & Wolfe, M. (1994). *A Voice for the Excluded: Popular Participation in Development*. London: Zed Books.
- Stonequist, E. (1935). The Problem of the Marginal Man. *American Journal of Sociology, 41*(1), 1-12.
- Valentine, C. (1968). *Culture and Poverty: Critique and Counter Proposals*. Chicago, IL: University of Chicago Press.
- Vandemoortele, J. (1990). The African Employment Crisis of the 1990s. In C. GreyJohnson (Ed.). *The Employment Crisis in Africa*. Harare: African Association for Public Administration and Management.
- Webster, N. (1995). The Role of NGDOs in Indian Development: Some Lessons from West Bengal and Karnataka. *The European Journal of Development Research, 7*(2), 407-33.
- World Bank. (1995). *World Development Report 1995*. Oxford: Oxford University Press.
- Worsley, P. (1984). *The Three Worlds*. London: Weidenfeld and Nicolson.